مجلة الاتحاد العربى للنشر العلمى
الإصدار الواحد والعشرون
المجلد (٦) العدد (١)
٢٠٢٥ (١-٢١)

United Arab Scientific Publishing Company

الفعل الجماعي وديناميات الصراع داخل عالم الشغل دراسة لاحتجاجات أساتذة التعليم في المغرب

رضوان احريبش
باحث بسلك الدكتوراة جامعة شعيب الدكالي
نشر إلكترونياً بتاريخ:١ يناير ٢٠٢٥ م

الملخص :

نروم في هذه الدراسة مقاربة الفعل الجماعي داخل عالم الشغل، من منظور الصراعات، وذلك من خلال تسليط الضوء على احتجاجات الشغيلة التعليمية داخل قطاع التعليم المدرسي العمومي في المغرب، وما أفرزته من تحولات عميقة في منطق الجماعي. هذه التحولات التي عبرت عنها مختلف الصراعات التي طبعت دينامية هذه الاحتجاجات، وكذا شكل التفاوض الجديد بين الحكومة والمنظمات النقابية التعليمية. هكذا يمكن القول بأن هذه الاحتجاجات تختلف عن الأشكال الاحتجاجية السابقة، خاصة تلك التي شهدتها الفترة الممتدة ما بين (١٩٦٥-١٩٩٠). كما سنحاول أيضا من خلال هذه الدراسة، إبراز مختلف الترابطات القائمة بين الفعل الاحتجاجي المؤطر من طرف التنسيقيات، والفعل النقابي المنظم من طرف النقابات. وذلك على اعتبار أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال عزل هذين الفعلين عن بعضهما البعض، وهو ما أكدت عليه بشكل واضح احتجاجات الشغيلة التعليمية الأخيرة.

الكلمات المفتاحية:

(الفعل الجماعي، الفعل النقابي، الفعل الاحتجاجي، الصراع، التفاوض، الشغل.)

مقدمة

كان ولا زال الفعل الجماعي أحد الموضوعات الرئيسية، التي لقيت اهتماما ملحوظا من طرف السوسيولوجيين، وذلك منذ أن ظهرت السوسيولوجيا في منتصف القرن التاسع عشر إلى الآن. حيث لا يمكن أن نتصور مجتمعا ساكنا لا يعرف دينامية لهذا الفعل، فجل المجتمعات سواء الحديثة منها أو التقليدية، الديمقراطية أو الاستبدادية إلا وتعرف من حين إلى آخر موجات من الاحتجاج التي تعبر عن استمرارية الحياة داخلها. لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة مقاربة الفعل الجماعي الصراعي (l'action collective conflictuel) داخل عالم الشغل، وذلك من خلال تحليل مختلف السيرورات التي عرفتها احتجاجات أساتذة التعليم المدرسي العمومي في المغرب خلال الموسم الدراسي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤.

في هذا الإطار نعثر على مجموعة من الدراسات المهمة التي تناولت الفعل الاحتجاجي الجماعي بالمغرب، كدراسة الباحث السوسيولوجي المغربي عبدالرحمان رشيق، التي عمل من خلالها على تحليل المسار الذي قطعه الفعل الاحتجاجي في المغرب باختلاف منابعه من التمرد إلى التظاهر، وذلك من خلال "تبني خطاطة تطورية للسلوكات الجماعية، أو تصنيفها في مراتب متفاوتة، ببيان أن الحركات الجماعية الحضرية مرت من أعمال التمرد، التي وقعت في مجرى سنوات ثمانينيات القرن الماضي، إلى الاعتصامات داخل مقرات النقابات والأحزاب السياسية المعارضة ابتداء من مطلع تسعينيات القرن الماضي، بينما كانت الحقبة الممتدة بين ١٩٩٠و ١٩٩٦ مرحلة تمهيدية للفعل التظاهري ". وكذلك دراسة الباحث السوسيولوجي المغربي عبد الرحيم العطري، التي تبنى من خلالها "تفسيرا بنيويا للفعل الجماعي الممارس من طرف الحركات الاحتجاجية في المغرب ما بين (١٨٧٣- ١٩٩٠)، وذلك بالنظر إلى أن كل حركة احتجاجية، مهما بدت بسيطة وهامشية، إلا وكان لها بالغ الأثر على مجموع النسق الذي تنشأ وتلوح فيه "، وهذا ما يؤكد من وجهة نظره الخاصة "الملمح البنيوي للممارسة الاحتجاجية ".

إن ما يمكن أن نسجله على هذه الدراسات، هو إغفالها لأشكال الصراع التي يمكن أن تنشأ عن سيرورة وديناميةالفعل الاحتجاجي الجماعي داخل عالم الشغل، وهذا ما كشفت عنه عملية تحليل نتائج البحث القبلي الاستكشافي، الذي قمنا به مع مجموعة من الأساتذة، حيث تبين لنا بأن هناك أشكال مختلفة للصراع داخل قطاع التعليم المدرسي العمومي في المغرب، هذه الأشكال التي يمكن رصدها من خلال احتجاجات الشغيلة التعليمية الأخيرة. إذ أن "صراعات الشغل بدلا من أن تختفي أو أن تتحول إلى صراعات للدفاع عن الوظيفة، لا تزال منظمة حول رهانات متعددة (الأجور، ظروف العمل...) ". وبالتالي فالمقاربة

المعتمدة من طرف هذه الدراسات في عملية تحليل الفعل الاحتجاجي الجماعي، لم تسعفها في تفسيره من زاوية ديناميات الصراع التي يمكن أن يعرفها هذا الأخير.

كما أن عملية تحليل الفعل الاحتجاجي في المغرب بما هو فعل مدبر من طرف مجموعة من التنسيقيات التعليمية، لا يمكن عزلها عن الديناميات التي يعرفها الفعل النقابي داخل القطاع. من هذا المنطلق نجد أنفسنا أمام إشكالية مركزية يمكن أن نصوغها في السؤال التالي: ما مدى تأثير صراعات الشغل المختلفة بين الدولة والنقابات والتنسيقيات داخل قطاع التعليم المدرسي العمومي على سيرورة الفعل الجماعي في المغرب؟ وهو ما يمكن تفكيكه إلى الأسئلة التالية:

- كيف تؤشر صراعات الشغل المختلفة بين الدولة والنقابات والتنسيقيات داخل قطاع التعليم على وجود تحولات عميقة في منطق الفعل الجماعي(النقابي، الاحتجاجي)؟
- بأي معنى يمكن القول بأن احتجاجات الشغيلة التعليمية الأخيرة، قد شكلت أرضية خصبة لنشاط أشكال مختلفة من الصراع داخل القطاع؟
- إلى أي حد يؤشر شكل التفاوض الجديد بين السلطة الحكومية والمنظمات النقابية حول مطالب الشغيلة التعليمية، على وجود تحولات في منطق الفعل الجماعي (الاحتجاجي والنقابي)؟

كإجابة محتملة عن هذه الأسئلة الإشكالية، ننطلق من فرضية أساسية، وهي أن صراعات الشغل المختلفة وصيغ التفاوض الجديدة، التي عكستها احتجاجات الشغيلة التعليمية داخل القطاع، قد تكشف عن تحولات عميقة في منطق الفعل الجماعي (الاحتجاجي والنقابي). هكذا فإننا نهدف من هذه الدراسة إلى محاولة الربط بين تحولات الفعل الجماعي (الفعل النقابي والفعل الاحتجاجي) والأشكال المختلفة للصراع داخل عالم الشغل، التي يكشف عنها تضارب مصالح الشغيلة التعليمية مع ما تسعى الدولة المغربية إلى تنزيله من إصلاحات داخل القطاع.

فيما تكمن أهمية وراهنية هذه الدراسة، في كونها مساهمة لتقديم مقاربة قد تكون مغايرة نوعا ما للدراسات السابقة. وذلك من حيث أنها مقاربة لأشكال الترابط الموجودة بين الفعلين النقابي والاحتجاجي، من زاوية صراعات الدولة والنقابات وتنسيقيات المحتجين في قطاع التعليم المدرسي. وإذ نؤكد على ما سبق، فإننا نتصور خصوصية هذه الزاوية في النظر، وبالتالي أساس أهميتها في تقديرنا، هو أننا ننطلق من محاولة تحليل ديناميات هذه الصراعات من أجل معرفة جانب، أو ربما جوانب، من تحولات هذين الفعلين الجماعيين في المغرب.

نشير إلى أننا قد بقمنا بحث ميداني بكل من مدن: سيدي بنور، الجديدة، الرباط ، الدار البيضاء، طنجة، زايو، سيدي سليمان، خلال شهري مارس وأبريل، وذلك من خلال إجراء مقابلة شبه موجهة مع عينة مكونة من ١٦ مشاركا، موزعة على مختلف الفاعلين المتدخلين في الظاهرة من نقابيين، وأعضاء التنسيقيات، وأساتذة... كما عملنا على تحليل مختلف المعلومات المتوفرة على مواقع التواصل الاجتماعي؛

كمجموعات الواتساب، والفايسبوك، التي يتم فيها مشاركة المستجدات المرتبطة باحتجاجات التنسيقيات التعليمية.

١. تحولات الفعل النقابي داخل قطاع التعليم المدرسي العمومي في المغرب

١.١. السياق التاريخي لنشأة وتحول الفعل النقابي في المغرب

تكاد تنعدم الدراسات السوسيولوجية المهتمة بالحركة النقابية في المغرب، إذ أن أغلب الدراسات التي أبدت انشغالا ملحوظا بهذه الأخيرة نجدها قادمة من العلوم السياسية والتاريخ. على عكس السوسيولوجيا في فرنسا وأمريكا التي أبدت اهتماما ملحوظا بالفعل النقابي، منذ النصف الثاني من القرن العشرين. على غرار الأبحاث التي أجريت في مرحلة الستينيات حول الحركة النقابية في فرنسا، كعمل جون دانييل راينو (Jean Daniel Raynaud) الموسوم ب(Les syndicats en France) سنة ١٩٦٤، والعمل المشترك بين آلان تورين (Alain Touraine) و ميشال ويفيوركا (Michel Wieviorka) وفرانسوا دوبي (François Dubet) حول "الحركة العمالية" (Le mouvement ouvrier) سنة ١٩٨٤. بالإضافة إلى عمل بيير روزنفالون (Pierre Rosanvallon) الموسوم ب (La question syndicale : Histoire et avenir d'une forme sociale) الصادر سنة ١٩٩٤.

عرف المغرب في ظل الحماية الفرنسية تحولات اجتماعية واقتصادية مهمة، وكنتيجة لهذه التحولات بدأت تتشكل البوادر الأولى للحركة النقابية، إذ "تبدو الحركة النقابية بالمغرب عند بدايتها – وستظل حالها كذلك لمدة طويلة - كامتداد للحركة النقابية الفرنسية، مع بعض الخصوصيات المترتبة عن الطبيعة الاستعمارية للبلاد. فقد كانت هذه الحركة فيما بين ١٩١٩ و١٩٣٠ من إنشاء موظفين فرنسيين، وجلبت شيئا فشيئا، عمالا أوربيين، لكنهم لم يلعبوا فيها إلا دورا ثانويا. أما الطبقة العاملة المغربية، فإنها لم تلعب أي دور فيها لسبب بسيط، هو أنها لم تكن موجودة آنذاك كطبقة ".

تميزت "المرحلة الممتدة من (١٩٢٠- ١٩٢٢) بتأسيس العديد من الجمعيات المهنية، خاصة داخل قطاع التعليم. في حين عرفت سنة ١٩٢٢ تأسيس وداديات للموظفين أكثر أهمية، وهي ودادية التعليم الثانوي للمغرب، ووددية التعليم الابتدائي للمغرب ". فيما عرفت "الفترة الممتدة من ١٩٢٨ إلى ١٩٢٩، المطالبة بالحق النقابي، حيث قدم هذا الطلب من طرف كازانوفا (CASANOVA)، وهو اشتراكي فرنسي ومندوب عن مراكش لدى الهيئة الثالثة، وقد قدمه "بتفويض من زملائه إلى مجلس الحكومة" يوم ١٠ يناير ١٩٢٨، واستند في ذلك إلى التنامي الهائل لليد العاملة الأوروبية وإلى ضرورة استفادة الشغيلة من قوانين اجتماعية مماثلة للقوانين الفرنسية، وإنشاء منظمات للدفاع عن العمال؛ ثم طالب بتطبيق قانون ٢٤ مارس ١٨٨٤ الفرنسي الذي يمنح الحق النقابي في المغرب. وكان جواب المقيم العام ستيغ (Steeg): إن وجود عمال أجانب وكتلة من الأهالي غير مؤهلة للاستفادة من هذا القرار، لا يسمح له بأن يعد بالاعتراف بهذا الحق في المغرب ".

تعود أولى التشريعات المتعلقة بالممارسة النقابية في المغرب إلى عهد الحماية في ثلاثينيات القرن الماضي، حين صدر ظهير ٢٤ دجنبر ١٩٣٦ الذي أقر الحرية النقابية للعمال الأوروبيين، بينما صدر ظهير آخر بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٣٨ بسن عقوبات زجرية بالسجن والغرامة في حق المغاربة الذين ينخرطون في النقابات . هكذا يبدو أن الجنرال المقيم وأرباب العمل في المغرب قد رفضوا الاعتراف بالحق النقابي للعمال المغاربة في مقابل تمتيع الأوربيين بذلك، وهو ما يكرس مبادئ الفصل والتمييز التي عمل على إقرارها النظام الاستعماري بين الأوربيين والمغاربة.

عرفت المرحلة الممتدة من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٦ تطورا سريعا للنخب التقليدية في المغرب ، حيث "تميزت فترة الأربعينيات من القرن الماضي بظهور أولى التشريعات التي تكرس الحد الأدنى للأجور والعطل المؤدى عنها، وتؤطر حوادث الشغل وتفتيش الشغل. وشكل استقبال المغفور له الملك محمد الخامس بمدينة فاس لوفد نقابي مغربي سنة ١٩٤٧ اعترافا بالحق النقابي للعمال المغاربة. إذ تم تأسيس أول نقابة مغربية في مارس ١٩٥٥(الاتحاد المغربي للشغل)، كما صدر بعد ذلك ظهير ١٢ شتنبر ١٩٥٥ الذي تم التنصيص فيه بشكل صريح على تمكين المغاربة من الانتماء النقابي ".

إن عملية تنظيم الفعل النقابي والاعتراف به لم تتم إلا تحت تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفها المغرب في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي. كما يمكن القول بأن الحركة النقابية في المغرب قد تأثرت بقوة بالمفاهيم الإيديولوجية والانقسامات السياسية، التي يمكن تفسيرها بمشاركتها في النضال من أجل الاستقلال. هذا التقاطع بين الحركة النقابية والوطنية هو واحدة من أهم اللحظات في تاريخ الحركة النقابية في المغرب، وهو ما يفسر تحولات الحركة النقابية وعملية تسييسها .

في هذا السياق شهدت مرحلة الستينيات والسبعينيات صراعات وانقسامات داخل النخب السياسية في المغرب، الأمر الذي أدى إلى تفكيك الوحدة النقابية التي راهن عليها الاتحاد المغربي للشغل (UMT)، المؤسس حديثا من طرف نخبة من الوطنيين المغاربة، حيث سيتم تأسيس نقابة جديدة وهي الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM) التابعة لحزب الاستقلال. ثم تأسيس نقابة الاتحاد الوطني للشغالين بالمغرب (UNTM) سنة ١٩٧٣ التابعة أيديولوجيا وسياسيا لحزب العدالة والتنمية، وأخيرا تأسيس نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سنة ١٩٧٨ من طرف محمد نوبير الأموي، التي انشقت عن الاتحاد المغربي للشغل، وقد ارتبطت تاريخيا هذه النقابة بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (USFP).

كما لا تخلو مرحلة الستينيات والسبعينيات من بعض الاضطرابات في قطاع التعليم المدرسي العمومي في المغرب، خاصة أحداث ٢٣ مارس ١٩٦٥، التي خلفت صراعا ومواجهة قوية بين الدولة والنقابات والأحزاب السياسية المعارضة، خاصة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي دخل قادته آنذاك في مواجهة مباشرة مع وزير التربية في قبة البرلمان. وإضراب ١٩٧٥ الذي قادته الشغيلة التعليمية

احتجاجا على بعض القرارات الإدارية التي تخص تنظيم القطاع. ثم إضراب أبريل ١٩٧٩ الذي قاده محمد نوبير الأموي المنتخب حديثا أمينا عاما لنقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT).

فيما شهدت مرحلة الثمانينيات والتسعينيات صراعا قويا بين المنظمات النقابية والدولة، وهو ما يظهر جليا من خلال إعلان نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عن إضراب عام عن العمل في ٢٠ يونيو ١٩٨١ كاحتجاج على قرار الحكومة القاضي بالزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، ثم الإضراب العام عن العمل في ١٤ دجنبر ١٩٩٠ الذي دعت له مركزيتان نقابيتان، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT) و الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM) . جذير بالذكر أن نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، ستشهد من ناحية، نوعا من التوافق بين الدولة والنقابات، فيما ستظهر من ناحية أخرى، انقسامات وصراعات داخل بعض التنظيمات النقابية، كالكونفدرالية الديمقراطية للشغل، خاصة بعد التحاق حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بحكومة التناوب سنة ١٩٩٨، حيث سيظهر صراع بين التوجه السياسي للحزب والجناح النقابي بقيادة الأموي، الأمر الذي سينتج عنه التحاق النقابة بحزب المؤتمر الوطني الاتحادي.

كما سيسفر هذا الصراع عن تأسيس نقابة الفيدرالية الديمقراطية للشغل (FDT) سنة ٢٠٠٣، التي تعتبر الدراع النقابي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. كما ستشهد نقابة الجامعة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء (UMT) صراعا داخليا، سينتج عنه تأسيس الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي (FNE) سنة ٢٠١٢. كما أن المرحلة الممتدة من بداية الألفية الثالثة إلى الآن، ستتميز بنوع من فقدان الثقة في العمل النقابي خاصة في قطاع التعليم المدرسي العمومي بالمغرب، وذلك بالنظر إلى أن المنظمات النقابية قد تخلت عن تأدية دورها التاريخي، حيث "تحولت من منظمات نقابية مناضلة إلى منظمات نقابية ناشطة، كما تم التحول أيضا من مناضل نقابي إلى ناشط نقابي ".

١.٢ تراجع دور الحركة النقابية وإضفاء الطابع المؤسساتي على العلاقات المهنية داخل القطاع

يعرف الفعل النقابي على المستوى العالمي تراجعا ملحوظا، وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات التي تعزي هذا التراجع إما إلى صعود النزعة الفردانية أو إلى اختلال قيم الممارسة النقابية ، وهو ما يكشف عنه واقع الحركة النقابية في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . هكذا فقراءة وتحليل واقع الممارسة النقابية في المغرب لا يمكن عزله بأي حال من الأحوال عن الديناميات التي تعرفها الممارسة النقابية عالميا، خاصة وأننا نعيش على إيقاع اقتصاد معولم يخترق كل التنظيمات الاجتماعية الحديثة منها والتقليدية.

بعيدا عن النهج الذي اقترحه جون دانييل راينو (J.D. Reynaud)، وقام بتحديثه بيير روزنفالون(P. Rosanvallon) ، الذي يقارب الحركة النقابية من خلال مصطلح الأزمة. يطرح دومينيك أندولفاتو (Dominique Andolfatto) و دومينيك لابي (Dominique Labbé)، سؤالا مهما: هل يمكن اعتبار

النقابات جماعات مصالح؟ هذا السؤال الذي يراهن على تشخيص وتفكيك واقع الممارسة النقابية في فرنسا، حيث يؤكد الرجلان على وجود تحولات عميقة في الفعل النقابي الممارس من طرف المنظمات النقابية الفرنسية، التي سلكت مسارات أخرى غير مسار الأزمة. إذ " على مدى الربع الأخير من القرن العشرين، حدث تراجع في الأشكال التقليدية للفعل النقابي – ولا سيما الإضرابات- وتدهور التمثيلية النقابية، لكن بالموازاة مع ذلك وجد النقابيون موارد جديدة، حيث استثمروا في التفاوض، وحولوا نشاطهم إلى نشاط مهني ".

يكشف واقع الممارسة النقابية داخل قطاع التعليم في المغرب على وجود نوع من التراجع، خاصة مع بداية الألفية الثالثة إلى الآن، وهو ما يمكن تفسيره من خلال الانخفاض الحاصل على مستوى عدد أيام الإضراب التي تدعو لها المنظمات النقابية داخل القطاع، بالمقارنة مع مرحلة الثمانينيات والتسعينيات التي عرفت دينامية ملحوظة للإضرابات، بالإضافة إلى ضعف التمثيلية النقابية. كما يعزى هذا التراجع الحاصل في الفعل النقابي، في نظر عدد كبير من الأساتذة والأستاذات سواء المنخرطين منهم أو الذين يشغلون مناصب المسؤولية داخل المنظمات النقابية إلى مجموعة من العوامل، التي يمكن حصرها في الآتي:

أولا؛ الخريطة الانتخابية؛ هنا يتم الحديث بشكل أساسي عن عملية التقطيع الانتخابي لانتخاب اللجن الثنائية المتساوية الأعضاء بقطاع التربية الوطنية ، حيث عبرت بعض النقابات عن رفضها لمضامين المقرر الوزاري المنظم لهذه العملية، فيما طالبت بعض النقابات الأخرى الوزارة بضرورة إعادة النظر في مضامين هذا المقرر ، هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فقد عبر العديد من الأساتذة عن استيائهم من هذا التقسيم الانتخابي، الذي هو بمثابة تعزيز لهيمنة منطق الإدارة الذي يخدم مصلحة الدولة. ثانيا؛ هيمنة التوجه البيروقراطي داخل المنظمات النقابية؛ من ناحية، هو نتاج للتقطيع الانتخابي، الذي يسعى إلى تكريس البيروقراطية داخل الأجهزة النقابية. ومن ناحية أخرى، هو نتيجة منطقية لطبيعة التنظيم الداخلي للمنظمات النقابية المبني على الهرمية. ثالثا؛ تراجع الوعي بدور النقابة: يتجلى هذا الأمر في النظرة التي أصبح يحملها رجل التعليم عن النقابة، نتيجة فقدان الثقة في جدوى وفعالية العمل النقابي، حيث يسود " فهم خاطئ لدى الأساتذة عن العمل النقابي، لأن هناك فرق بين النقابة كإطار وأداة لتحصين حياة الموظفين، وما بين الممارسة النقابية، لأن الممارسة النقابية قد تسيئ للإطار... ". رابعا؛ موت الايديولوجيا: يعزى تراجع الفعل النقابي في نظر بعض الأساتذة إلى موت الإيديولوجيا، المرتبط بسقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي الداعم للحركة العمالية؛ إذ أن "الفعل النقابي في تراجع مهول على المستوى العالمي، ليس فقط في المغرب، والسبب هو موت الإيديولوجيا، لأن الفعل النقابي كان قوي مع سياقات النظام الاشتراكي، لكن بعدما تقوت الرأسمالية خلقت صراعات داخل كل التنظيمات (المعامل،

المؤسسات التربوية ...)، وبالتالي توحش النظام الرأسمالي يعني قتل الفعل النقابي، وهو الأمر نفسه الذي ينسحب على قطاع التعليم ". وهو ما نجد له تفسيرا في عديد الطروحات المدافعة على نهاية الإيديولوجيا .

٢. الصراع بين السلطة السياسية والمنظمات النقابية التعليمية

في الواقع لقد أضحى من الجلي ملاحظة تراجع عدد أيام الإضراب التي تدعو لها النقابات داخل قطاع التعليم في المغرب، حيث أتاح هذا التراجع الإحصائي التأكد من صحة مجموعة من النظريات التكميلية في منطقها التفسيري، حول ما يفترض أنه إنهاء للفعل الجماعي داخل عالم الشغل . مع تصاعد المد النيوليبرالي سيتم تسريع "عولمة" الاقتصاد، وفردانية علاقة الأجور داخل قطاع التعليم. وذلك من خلال خلق فئات متباينة (الرسميون، المتعاقدون...) وإضفاء الهشاشة على الحالة الوظيفية التي يشار إليها عموما كسيرورة لإعادة تشكيل علاقات الإنتاج، التي تقوض الأسس الممكنة للفعل الجماعي، ولا سيما إفراغ سلاح الإضراب من كل فعاليته. بالمثل نشأ استيعاب متسارع بين الندرة الإحصائية للإضرابات، وتفكك مجموعة الموظفين داخل القطاع وفقدانها مركزيتها السياسية، التي كانت تميزها فيما مضى، بالإضافة إلى ضعف الوعي الطبقي، والتراجع النضالي للمنظمات النقابية المدرسية، والنفور من مجال الاحتجاج الجماعي .

هكذا ستشكل احتجاجات التنسيقيات التعليمية، فرصة لعودة المنظمات النقابية إلى الواجهة، والإعلان عن وجودها، وهو ما عكسه انخراطها في هذه الاحتجاجات ودعمها لها ميدانيا، وذلك بعد فترة الصمت التي دخلت فيها، إذ اختار قادتها عدم التفاعل مع هذا النظام الأساسي الذي أصدرته الوزارة في بداية شهر أكتوبر من سنة ٢٠٢٣، خاصة بعد السخط الجماعي الذي أعلنته الشغيلة التعليمية على مضامينه، وأيضا اتهامها المنظمات النقابية بالتواطؤ مع الوزارة في عملية تمريره، هذا المخطط الذي عُدى في نظر الغالبية العظمى من الأساتذة، بمثابة إنهاء للوظيفة العمومية داخل القطاع، وضرب لكرامة نساء ورجال التعليم.

لقد تزامن الإعلان عن النظام الأساسي، وتسريع عملية تمريره داخل المجلس الحكومي، مع انطلاق أشغال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمراكش، هذا الأمر الذي يعتبر بمثابة تعبير من طرف الدولة عن مدى التزامها بالإصلاحات التي تدعو هاتين المؤسستين إلى تنزيلها داخل القطاع. وهو ما يؤكد عليه تصريح المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستينا جورجيفا(Kristalina Georgieva) ، التي اعتبرت بأن "المغرب نقطة مضيئة في مجال التعليم والبنية التحتية ". أيام قليلة بعد صدور النظام الأساسي، ستبدأ حرب الاتهامات بين ممثلي الوزارة وقادة المنظمات النقابية، حيث سيعمل وزير التربية السيد شكيب بن موسى، برمي كرة النار في حضن المنظمات النقابية، من خلال اعتباره بأن النظام الأساسي هو حصيلة اتفاق جمع الوزارة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية. الشيء الذي لم تتقبله المنظمات النقابية، خاصة بعد تصاعد موجة الاحتجاج، الرافضة لمضامين هذا النظام، إذ خرج قادتها بتصريحات إعلامية يفندون من خلالها كلام الوزير، معتبرين أن النظام الأساسي الذي انفردت الوزارة

بإحالته على مجلس الحكومة ، لم يوجب على انتظارات نساء ورجال التعليم. وأيضا لم يتم فيه احترام محضر اتفاق ١٤ يناير ٢٠٢٣ .

في هذا السياق ستتسع حلبة الصراع بين الدولة والمنظمات النقابية، إذ ستصل إلى قبة البرلمان، حيث ستشهد إحدى الجلسات البرلمانية في مجلس المستشارين، مواجهة مباشرة بين قادة بعض المنظمات النقابية ووزير التربية. إذ سيوجه الكاتب العام للجامعة الوطنية للتعليم كلمة باسم الاتحاد المغربي للشغل UMT، سيدافع من خلالها على فرضية كون أن النقابات الأربع لم توقع على النظام الأساسي، بقدر ما وقعت فقط على محضر اتفاق ١٤ يناير، الذي اعتبر في نظره بمثابة مبادئ مؤطرة للنظام الأساسي، وليس النظام الأساسي الذي أعلنته الوزارة .

إن الصراعات التي ظهرت بين الدولة والنقابات ما هي إلا صراعات شكلية، فالحركة النقابية كحركة اجتماعية، قد فقدت أحد مميزاتها، وذلك باعتبارها فعل طبقي موجه نحو خصم اجتماعي، إذ لا يمكن بأي من حال من الأحوال اعتبارها فعل سياسي يسعى إلى امتلاك السلطة، على الرغم من إمكانية وجود تقاطع بينها وبين فعل احتجاجي يسعى إلى امتلاك السلطة، لكنها لا تتطابق ولا تتوحد مع هذا الفعل . وهو ما تؤكد عليه انتفاضة ٢٣ مارس ١٩٦٥ التي عرفت تضامنا من طرف الحركة النقابية في شخص نقابة الاتحاد المغربي للشغل (UMT) مع المتظاهرين، إذ أعلنت عن إضراب عام يوم ٢٤ مارس، فيما دعت نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM) جميع المواطنين إلى ضرورة التكتل من أجل مواجهة السياسة الحكومية .

وكذا انتفاضة ٢٠ يونيو ١٩٨١ التي قادتها نقابة CDT، التي دعت إلى إضراب عام احتجاجا على الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية التي أعلنتها حكومة المعطي بوعبيد، إذ سيتم على إثرها سجن أمينها العام محمد نوبير الأموي لمدة سنتين. ويمكن القول بأن حركة ٢٠ يونيو ١٩٨١ لم تكن مفاجئة بالنسبة للمهتمين بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المغرب. فها هي جريدة Le point الفرنسية، قد أصدرت مقالا صحافيا تحت عنوان "سبت الدار البيضاء الأسود" (le samedi noir de Casablanca)، التي قالت فيه: " الغريب في الأمر أن هذا العنف الذي لم يسبق له أن حدث من قبل، قد كان منتظرا، لأننا سبقنا وسمعناه عدة مرات في تعليق المعارضة والديبلوماسيين المغاربة ". ومن جانبه، قد ربط الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية جدليا بين اندلاع الأحداث وتعثر التجربة الديمقراطية . كما لا يمكن أن ننسى الانتفاضة التي انطلقت شرارتها بمدينة فاس يوم ١٤ دجنبر ١٩٩٠، إذ أعلنت مركزيتين نقابيتين CDT و UGTM على إضراب عام .

بالعودة إلى مسار احتجاجات التنسيقيات التعليمية؛ الذي شهد تمرد النقابات على السلطة السياسية؛ وذلك من خلال انضمامها إلى ميدان الفعل الاحتجاجي، الشيء الذي يضعنا أمام مفارقة صارخة تطبع الفعل النقابي في المغرب. فمن جهة ، المنظمات النقابية نهجت مسلك السرية في حوارها مع الوزارة الذي دام

لمدة سنتين تقريبا، ومن جهة أخرى، تعلن تمردها على مضامين النظام الأساسي؛ التي لم تكن في نظرها ضمن أجندة محضر الاتفاق المبرم مع الوزارة في ١٤ يناير. الأمر الذي يفسر ازدواجية الخطاب النقابي الذي صار ملتبسا ومبهما، فكيف لنقابات كالجامعة الوطنية للتعليم (UMT)، والنقابة الوطنية للتعليم (CDT)، والجامعة الحرة للتعليم (UGTM)، والنقابة الوطنية للتعليم (FDT)، أن توقع على محضر اتفاق دون أن تحصل على نسخة منه، أو على الأقل إخبار الأساتذة بمضامينه ما دام هم المعنيون الرئيسيون بهذا الاتفاق، وذلك بالنظر إلى أن هذه النقابات ولسنوات خلت كانت هي الصوت الممانع داخل القطاع؟

إنه السؤال الذي يشكل مصدر إحراج وقلق لقادة هذه النقابات، التي لا تجد جوابا من غير التزام الصمت، وهو ما يفسر بطبيعة الحال فرضية فعل المسرحة؛ التي ينتج عنها خلق صراع وهمي ومفتعل من أجل التحكم ما أمكن في مسار الفعل الاحتجاجي الذي تقوده التنسيقيات. إنه إعلان عن كون أن النقابات لا زالت حاضرة، ولا زال لها كلمة في ميدان الصراع، حيث أنه مهما ظهر الفعل الاحتجاجي المؤطر من طرف التنسيقيات، كفعل مستقل وبعيد عن التوجيه النقابي، فالواقع يعكس غير ذلك، ما دام الذي يحرك هذه التنسيقيات ويوجهها هم مناضلون فاعلون وملتزمون نقابيا. والذي يؤكد هذا التقاطع القائم بين المنظمات النقابية والتنسيقيات، هو الانقسام الذي حصل داخل جسد الشغيلة التعليمية، بين تجسيد الخطوات النضالية التي كان يدعو لها التنسيق الوطني للتعليم؛ والذي كانت إحدى قيادته؛ نقابة الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي (FNE). وبين تجسيد الخطوات النضالية التي كانت تدعو لها التنسيقية الموحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم التربوي؛ والتي عرفت انخراطا قويا للمنتمين من النقابات الأربع الموقعة على محضر اتفاق ١٤ يناير ٢٠٢٣.

٣. منظور الفرصة السياسية وسيرورة الصراع بين الحكومة والنقابات والتنسيقيات

٣.١ إضرابات الأساتذة عن الشغل وانقسام النخب السياسية

يعد منظور بنية الفرصة السياسية (La structure d’opportunité politique)أحد المنظورات الأساسية داخل نظرية الحركات الاجتماعية (TMS)، التي تعتبر فسيفساء نظرية تتألف من مجموعة من المنظورات المتكاملة، والتي نجد أصلها في عمل مانكور أولسون (Mancur Olson) حول "منطق الفعل الجماعي " (Logique de l'action collective)سنة ١٩٦٥ . هذا المنظور الذي أولى اهتماما ملحوظا بالحركات الاجتماعية، حيث سيتناول الفعل الاحتجاجي كفعل جماعي، حامل لصفة الاجتماعي والسياسي، لأنه تابع للبنية السياسية، إذ أن هذه البنية هي التي تسمح به أو لا تسمح به. إذ توجد دول تتعامل بمنطق القمع مع الحركات الاحتجاجية، وهذا ما يسمى بالبنيات السياسية المغلقة التي لا تتعامل مع مطالب الحركات الاجتماعية، هل الحركات الاجتماعية تنجح في هذه البنيات؟ الجواب هو لا؛ لأن البنية السياسية مغلقة. هذا ما كان يقع في مغرب السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، حيث كانت تواجه

الاحتجاجات الاجتماعية المختلفة بالقمع من طرف الدولة المغربية، أما الآن فالملاحظ هو انفتاح البنية السياسية في المغرب على مطالب الحركات الاجتماعية، وهو ما عكسه بشكل جلي تفاعلها الكبير مع مطالب الشغيلة التعليمية، من خلال تحقيق جزء كبير منها.

يسمح منظور بنية الفرصة السياسية بفهم السياق العام للحركة الاجتماعية من خلال البيئة السياسية ، إذ يعتبر بأنه إذا وجدت الحركة الاحتجاجية في بيئة سياسية مغلقة لا تتعامل مع مطالبها فإن الحركة الاحتجاجية لا تحقق مطالبها، في المقابل إذا وجدت في بيئة سياسية منفتحة على مطالبها فإن هذا الأمر يسمح بتطور الحركة وبتحقيق مطالبها، وتعتبر الحركة الاجتماعية ناجحة إذا استطاعت أن تمتلك جزء من الهيمنة السياسية؛ أي القدرة على خلق انقسام داخل النخب السياسية الحاكمة، فانفتاح الدولة على الحركة الاجتماعية يدل على أن هناك فاعلين سياسيين داخل الدولة يؤيدون الحركة، لكن هذا لا يجب أن ينسينا وجود فاعلين معارضين للحركة الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى انقسام في النخب السياسية.

هكذا يكشف تتبعنا لمسار احتجاجات التنسيقيات التعليمية، بأن هذه الأخيرة استطاعت إلى حد ما أن تؤثر في البنية السياسية؛ إذ خلقت انقساما داخل نخبها، وهو ما يؤكد عليه النزاع الذي حصل داخل مكونات الائتلاف الحكومي حول من له الأحقية في الحصول على الحقيبة الوزارية الخاصة بالقطاع. وهو ما يعكسه تضامن حزب الاستقلال مع احتجاجات الشغيلة، إذ أعلن الجناح النقابي للحزب في شخص نقابة UGTM، على الإضراب عن العمل داخل القطاع، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الحزب قد أرسل رسالة قوية لبن موسى، مفادها أنك قد فشلت في تدبير القطاع، من خلال عرض النظام الأساسي داخل المجلس الحكومي دون العودة إلى النقابات.

يبدو أن الحركة الاحتجاجية الخاصة بالتنسيقيات التعليمية وفق منظور بنية الفرصة السياسية؛ هي حركة اجتماعية حاملة لمشروع سياسي واجتماعي الهدف منه هو التغيير. أولا؛ لأنها أحدثت انقساما داخل البنية السياسية. ثانيا؛ لأنها حاملة لمشروع اجتماعي وسياسي، اجتماعي؛ من ناحية، كونه يهدف إلى تحسين الوضعية الاجتماعية لأسرة التعليم، وسياسي؛ من ناحية، كونه يهدف إلى إحداث تغيير في المقاربة السياسة التي تدبر بها الحكومة القطاع. بالتالي فإن احتجاجات الشغيلة التعليمية قد حققت الهدف من وجودها، كحركة احتجاجية دفعت الأغلبية الحكومية إلى إعادة ترتيب أوراقها من جديد، خاصة في التعامل مع أحد القطاعات الحيوية، كقطاع التعليم المدرسي العمومي، وهو ما تؤكد عليه المكتسبات التي حققتها التنسيقيات التعليمية، التي لم تكن لتحلم بها من قبل، كتحسين الوضعية الاقتصادية لنساء ورجال التعليم، من خلال الزيادة في الأجور بمقدار ١٥٠٠ درهم، بالإضافة إلى حلحلة مجموعة من الملفات العالقة داخل القطاع، كملف الدكاترة، وحاملي الشواهد، وملف الأساتذة المتعاقدين...

٣.٢ الحكومة ضد النقابات والتنسيقيات

كتب الباحث المغربي عبد الرحمان رشيق كتابا تحت عنوان المجتمع ضد الدولة، يتناول في الفصل الأول منه؛ طبيعة العلاقة القائمة بين المنظومة السلطوية والاحتجاج الاجتماعي داخل المجتمع المغربي، حيث يعتبر بأن "الحركة الاجتماعية هي سلاح الضعفاء المجبرين على التظاهر والإضراب لغياب طرق مؤسساتية تمكنهم من إسماع أصواتهم ". وهو ما ينطبق بشكل جلي على الحركة الاحتجاجية الخاصة بالشغيلة التعليمية، التي لم تجد مفرا من التكتل وتذويب الصراعات بينها من أجل رد الاعتبار إلى المدرسة والوظيفة العموميتين.

عموما يتم تعريف الحركة الاجتماعية بكونها شكل من أشكال الفعل الجماعي المتظافر في سبيل قضية ما، هذا الفعل الذي عكسته احتجاجات التنسيقيات التعليمية؛ التي أفرزت تحالفا غير مباشر مع المنظمات النقابية، وذلك من أجل التصدي للإصلاحات التي ترمي الدولة إلى تنزيلها داخل القطاع. فعلى الرغم من كون أنه قد يظهر للمتبع بأن الفعل النقابي معزول عن الفعل الاحتجاجي المؤطر من طرف التنسيقيات، إلا أن عملية تتبع مسار هذه الاحتجاجات؛ قد كشفت عن مجموعة من التقاطعات بين الفعلين، تظهر من خلال تكتل الأغلبية الحكومية ضد المنظمات النقابية والتنسيقيات، وهو ما يؤكد عليه تصريح وزير العدل عبد اللطيف وهبي .

في هذا السياق بالذات، يعيد تشارلز تيلي (Charles Tilly) تعريف الحركة الاجتماعية وفق معيار جديد، يتطابق والصراعات الاجتماعية، القديمة والحديثة منها التي وقعت داخل قطاع التعليم المدرسي العمومي في المغرب. إذ يعتبر الرجل بأن الحركات الاجتماعية؛ ما هي إلا أعمال حبلى بمواجهات مع السلطات السياسية ، وهذا ما عكسته المواجهة المباشرة التي دارت بين الحكومة والنقابات والتنسيقات، على أرضية الإصلاح الجديد، المتمثل في النظام الأساسي.

لقد أدى إضعاف العمل النقابي، وتشتت وعدم تجانس وتضاعف الصراعات الاجتماعية الحضرية في الغرب إلى نوع من الانزعاج لدى السوسيولوجيين، الذين كانوا يتصورون أن الحركة الاجتماعية الحقيقية الوحيدة هي المرتبطة بالطبقة العاملة. إذ يعتبر آلان تورين في هذا السياق، أن الحركة العمالية هي الوحيدة التي يمكنها أن تتجاوب تماما مع تعريف الحركة الاجتماعية. وهو ما يعطي لهذا المفهوم معنى دقيقا، حتى لا نقول حصريا، إذ يتمثل في كونه "صراعا اجتماعيا ومشروعا ثقافيا في نفس الآن (...) فصراعات المطالب ليست في حد ذاتها حركة اجتماعية، فهي قد تكون دفاعا عن مصالح مهنية، استعمالا لظروف سوق الشغل، وحتى ضغطا سياسيا ".

هكذا فاحتجاجات التنسيقيات التعليمية وفق التحديد التوريني على الرغم من الضغط السياسي الذي مارسته على الحكومة المغربية، خاصة بعد الدعم الميداني الذي تلقته من طرف المنظمات النقابية، لا تعدو كونها إلا حركة احتجاجية تدافع عن مصالح مهنية، تخص فئة الأساتذة والأستاذات العاملين والعاملات داخل قطاع التعليم المدرسي العمومي. بينما "تضع الحركة الاجتماعية موضع سؤال تلك العلاقة مع السلطة

التي تندرج فعلا في المؤسسات والمنظمات، ليس هناك أي حركة من هذه الحركات الاجتماعية الجديدة الناشئة، بدءا من الستينيات يمكنها أن تشكل صراعا اجتماعيا مركزيا ومستداما في المجتمعات الراهنة ".
بالتالي فالصراعات الاجتماعية الجديدة التي وقعت داخل قطاع التعليم في المغرب، والتي عكسها تكتل الأغلبية الحكومية ضد النقابات والتنسيقيات، لا تتماشى والتحديد الماركسي لصراع الطبقات، على الرغم من اعتبار الكثير من الأساتذة، بأن هذا الأمر هو شكل من أشكال الصراع بين من يملك ومن لا يملك، وذلك بالنظر إلى أن "الصراعات الاجتماعية وتضارب المصالح لم تعد تظهر فقط في المعامل، بل في كل مكان يشهد فيه المجتمع تغيرات، ويفرض فيه سادته مصالحهم ".
يمكن أن ندرج احتجاجات التنسيقيات التعليمية في إطار الحركات الاجتماعية الجديدة التي ستفرض نفسها داخل المجال الحضري في أوروبا، بداية من ستينيات القرن الماضي، وذلك إذا ما استحضرنا بعين الاعتبار قول مانويل كاستلز (Manuel Castells) "هناك شبح جديد يخيم على عالم مأزوم بالرأسمالية المتقدمة، جمعيات الأحياء ولجان الساكنة ومنظمات المستفيدين من الخدمات العمومية وجمعيات أولياء التلاميذ ونقابات المستهلكين والمراكز الثقافية والخدمات الاجتماعية... كلها تعبيرات حضرية تتصارع ، وتنتظم وتزداد وعيا في محاولة لتغيير الأساس المادي والشكل الاجتماعي للحياة اليومية ".
من هذا المنطلق فاحتجاجات التنسيقيات التعليمية؛ هي بمثابة تعبير عن حركة اجتماعية جديدة تكتلت وفق وعي جماعي موحد، الهدف منه هو تحسين الوضعية المادية للشغيلة التعليمية، وذلك من أجل استعادة قيمتها الاجتماعية الاعتبارية داخل الوسط الاجتماعي المغربي. هذا الهدف الذي تم تحقيقه إلى حد ما، خاصة مع استجابة المنظومة السياسية لمطالبها، هذه المنظومة التي تميزت بنوع من الانفتاح السياسي، الذي لم يسبق له أن كان في تاريخ المغرب المعاصر. إذ أن "الصراع الاجتماعي في سياق مغرب اليوم؛ والذي يبدو إلى حد ما "سلمي" (Pacifique) حسب الحالة، يختلف تماما عن "الربيع العربي"، هذا الصراع الذي يلعب دورا تضبيطيا. فالحركات الاجتماعية في حالة المغرب، أنتجت مناخا جديدا لتضبيط السياسي، أقل مركزية وأكثر انفتاحا، على تطلعات الشباب والفئات الاجتماعية المحبطة، على الرغم من المعيقات التي تواجه ذلك، والبطئ في عملية الحكم السياسي المشترك ".

٤. التفاوض وهامش اللايقين داخل قطاع التعليم بوصفه حلبة سياسية للصراع

٤.١ الحلبة السياسية للصراع واستراتيجيات التنسيقيات للتأثير على مسار التفاوض بين الحكومة والمنظمات النقابية

يذهب الباحث السوسيولوجي المغربي محمد راضي إلى اعتبار أن الصراعات هي التي تضمن استمرار الحياة الاجتماعية، إذ يقول في هذا الصدد: " النزاعات بهذا المعنى ليست هدما للحياة الاجتماعية، بل عامل هام من عوامل استمرارها، فالناس خصوصا في المجتمعات التي تشتغل على هويتها- يحتاجون إلى

أن يعبروا عن طموحاتهم ويحققوا غاياتهم - في تغيير قواعد اللعب الاجتماعي وإنتاج بنيات جديدة للعيش المشترك، تتلاءم قليلا أو كثيرا مع هذه الغايات. في إطار من المنافسة والتوافق- المؤقت -، في الوقت الذي يحتاجون فيه إلى العيش المشترك داخل أنساق وتنظيمات. فالنزاعات هي إذن علاقات اجتماعية، غير أننا ننظر إليها كعلاقات استراتيجية، لأن النزاعات تقوم على استراتيجيات)كالإخفاء، والمواجهة، والحِجاج، والعنف، والتحالف، والتفادي وغيرها(يستخدمها الفاعلون- عن وعي أوعن غير وعي- لتحقيق رهاناتهم الخاصة أو رهانات التنظيم الذي ينتمون إليه، أو هما معا. واستراتيجيات النزاع لا يمكن أن تمارس إلا في إطار تفاعل اجتماعي بين أطراف)منافسة، تحالف...)، وهو الأمر الذي يجعل من النزاع تبادل اجتماعي وليس هدما للتبادل الاجتماعي ".

من هذا المنطلق نعتبر بأن الصراع والتفاوض داخل قطاع التعليم؛ وجهان لعملة واحدة وهي استمرار حياة هذا التنظيم. إذ أنه وبعد أن اشتد الصراع بين الدولة والنقابات والتنسيقيات، وتشبث الشغيلة التعليمية بعدم عودتها إلى الأقسام إلا بعد تحقيق مطالبها، ستدعو الحكومة في أواخر شهر نونبر من سنة ٢٠٢٣ ، النقابات التعليمية الأكثر تمثيلة(UMT, CDT, FDT, UGTM) إلى الجلوس لطاولة الحوار، فيما تم إقصاء نقابة الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE، كما عبرت الحكومة عن رفضها لمجالسة التنسيقيات.

في هذا السياق يتحدث هنري مانتزبرغ (Henry Mintzberg) في كتابه الموسوم ب"السلطة داخل التنظيمات" (Le pouvoir dans les organisations) عن الحلبة السياسية للصراع داخل التنظيم؛ إذ يعتبر أن كل تنظيم هو حلبة للهيمنة السياسية ، وهذا ما ينطبق على قطاع التعليم بالمغرب، إذ نلاحظ اكتمال وتشكل حلبة سياسية للصراع بين الحكومة والنقابات والتنسيقيات. إذ أن " الحلبة السياسية للتنظيم تتطور عندما تتعرض السلطة الشرعية إلى اختلالات تقسمه إلى جماعات/ تحالفات متعارضة، وهي اختلالات تنتج في الغالب عن تطور أشكال النزاع، خصوصا تلك التي تكون قوية ومستمرة في الزمان، تؤدي إلى تغير هذه الحلبة، وبالتالي ظهور تشكل جديد للسلطة. يقدم هنري مانتزبرغ تحليلا جيدا لهذه الحلبة (...)، حيث يبين كيف أن النزاع يظهر داخل هذه الحلبة في البداية في مكان محدد، مما يجعله محدودا ومتمركزا إما داخل التحالف الداخلي أو الخارجي للتنظيم، أو بينهما، وقد يكون شديدا في أوله؛ أي أنه يتجاوز غالبا حدود المنطقة التي ظهر فيها في البداية داخل التنظيم، إنه يمتد إلى التحالفين الداخلي والخارجي للتنظيم، كما يشمل علاقتهما المتبادلة من هنا فالنزاع عندما يكون شديدا فإنه ينتشر داخل كل نسق السلطة خلال زمن قصير بعد ظهوره. إذ يسمي هنري مانتزبرغ، هذه الحلبة بالحلبة السياسية الكاملة ."

نلاحظ بالفعل من خلال احتجاجات التنسيقيات التعليمية تشكل حلبة سياسية للصراع؛ إذ تمت إعادة التكتل من جديد، وظهرت تحالفات جديدة، تتمثل من جهة، في التحاق النقابات بصف الوزارة إذ تغير خطابها من

التصعيد إلى محاولة تهدئة الأوضاع، بل أكثر من ذلك حرص القادة النقابيون في خرجاتهم الإعلامية على تثمين الحوار ودعوة الأستاذة إلى العودة للأقسام، وهو ما يؤكد على وجود شكل من التحالف الضمني بين الحكومة والنقابات، وذلك على اعتبار أن الثانية شريك اجتماعي للأولى. فيما اصطفت من جهة أخرى، نقابة الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي بجانب الشغيلة التعليمية في الشارع، لكن دينامية الصراع ستدفعها فيما بعد إلى الالتحاق بالحوار، وهو ما يفسر كون أن هذه الحلبة السياسية للصراع تبنى من خلال عمليتي الاصطفاف وإعادة الاصطفاف، اللتان تفرضهما السياقات السياسية المختلفة. كما ستشهد هذه المرحلة بالضبط صراعا خفيا وظاهرا بين النقابات الحاضرة للحوار والتنسيقيات؛ إذ سترفض التنسيقيات تمثيل النقابات لها، وذلك لسبب وجيه هو انعدام الثقة، هذا من جهة. أما من جهة أخرى، ستعرف المرحلة أيضا صراعا بين التنسيقيات والدولة، وبالتالي ستتشكل حلبة سياسية مكتملة للصراع. حيث لجأ الأساتذة إلى توظيف مجموعة من الاستراتيجيات، من قبيل التواجد في الشارع، والتواصل الإعلامي مع باقي الفئات الاجتماعية.

إن الصراع حسب هنري مانتزبرغ لابد وأن يندلع في مكان ما داخل الحلبة السياسية، لذلك يعتقد، أولا؛ بأن كل صراع في البداية هو صراع محدود، ثانيا؛ بعد ذلك وعندما تشتد حدة الصراع ينتشر داخل نسق السلطة بأكمله، ثالثا؛ قليلة هي التنظيمات التي تصمد أمام هذه الحالة من الصراع المكثف، رابعا؛ وحتى إن أرادت الإبقاء على وجودها، فلابد لها من تخفيف حدة الصراع، خامسا؛ قد يستمر الصراع المعدل من خلال حصره في أحد الظروف أو داخل العلاقات التي تربط بين أطرافه، سادسا؛ ولكي تستمر حالة الصراع المستشري وإن كان معدلا، فإن التنظيم في حاجة إلى دعم مصطنع . إذا ما حاولنا قياس مدى تحقق هذه الفرضيات، التي يعتقد فيها هنري مانتزبرغ، والتي وصفها باقتراحات حول الصراعات المنتشرة داخل التنظيمات (Propositions sur les conflits dans les organisations ou ils abondent) ، داخل قطاع التعليم المدرسي العمومي، فإننا نلاحظ ما يلي:

أولا؛ بالفعل إن انطلاق عملية الصراع داخل التنظيم، قد ظهرت داخل المؤسسات العمومية، إذ نظم الأساتذة في البداية أشكال احتجاجية، كالوقفات الجزئية، إضراب ليوم واحد... ثانيا؛ بعد ذلك سيمتد الصراع داخل القطاع إذ سينتقل إلى باقي الأطراف المشكلة له؛ خاصة بعد اصطفاف النقابات بجانب التنسيقيات التعليمية. ثالثا؛ بعد انضمام النقابات إلى ميدان الفعل الاحتجاجي، سيعرف قطاع التعليم أزمة حقيقية؛ إذ زكى وجود النقابات في الشارع شرعية مطالب الشغيلة التعلمية. رابعا؛ تبعا لذلك ومن أجل الإبقاء على أساس السلطة الشرعية داخل القطاع ستلجأ الحكومة باعتبارها الطرف المهيمن إلى دعوة النقابات للحوار.

خامسا؛ ومن أجل خلق حالة من الصراع المعدل، ستلجأ الحكومة بالتشاور مع النقابات إلى تجميد العمل بمضامين النظام الأساسي، وهو ما جعل من الصراع يأخذ طابعا مغايرا خاصة بعد التطورات التي

عرفتها مخرجات الحوارات اللاحقة، إذ سيبدأ الانقسام داخل الشغيلة التعليمية، بين أولائك الذين يدعون إلى تمديد الإضراب وأولائك الذين يلحون على ضرورة العودة إلى الأقسام؛ خاصة بعد تصاعد موجة الغضب من طرف الأسر المغربية التي تندد بهدر الزمن المدرسي. سادسا؛ إن الدعم المصطنع الذي يتحدث عنه مانتزبرغ؛ والذي يكون التنظيم في حاجة إليه وهو يعيش حالة من الصراع المعدل، يمكن ملاحظته من خلال الطريقة التي وظفت بها الدولة آلتها الإعلامية.

٤.٢ هامش اللايقين وظهور أشكال مختلفة من الصراع بين وداخل التنسيقيات

يذهب التحليل الاستراتيجي الذي نجده حاضرا بقوة عند ميشيل كروزيي (Michel Crozier) وإرهارد فريدبرغ (Erhard Friedberg)، في كتابهما الموسوم ب"الفاعل والنسق" (L'acteur et le système) إلى اعتبار أن من يتحكم في منطقة اللايقين (Zone de l'incertitude)، هو الذي يهيمن على السلطة داخل التنظيم، إذ يقولا : "باختصار، إن سلطة فرد أو مجموعة معينة كفاعل اجتماعي، تدل في الواقع على قدرة التحكم في منطقة اللايقين؛ التي تتيح لهذا الفرد أو الجماعة إمكانية التنبؤ بسلوك الأطراف الأخرى وذلك ما يضمن التحكم في سلوكهم. لكن - كما أوضحنا بالفعل - ليس مجرد أي منطقة من اللايقين: إذ لا زال يتعين أن تكون مرتبطة بالمشكلة المراد معالجتها وبمصالح ورهانات الأطراف المعنية، باختصار منطقة اللايقين يرتهن وجودها ومجاراة شروطها بقدرة فعل بعضهم البعض. ومن الطبيعي جدا أن تهدف استراتيجية كل شريك/ خصم إلى التحكم في القدرة على التنبؤ بسلوكه وسلوك خصمه الآخر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال تعديل الشروط المبنينة و"القواعد" التي تحكم تفاعلاته مع الاخرين ".

من هذا المنطلق فمنطقة اللايقين التي يتحدث عنها ميشيل كروزيي، تعكسها دينامية الصراع داخل قطاع التعليم، خاصة بعد تحقيق مجموعة من المطالب أهمها الزيادة في الأجور والتخلي عن العقوبات والمهام التي تضمنها النظام الأساسي السابق. وهو ما يؤكد فرضية ميشيل كروزيي حول ارتباط منطقة اللايقين بالمشكل موضوع الصراع (النظام الأساسي)، وأيضا بمصالح ورهانات ليس فقط الشغيلة التعليمية ولكن حتى الدولة والنقابات. إذ أن تحقيق هذه المطالب من ناحية أولى، جعل من الشغيلة التعليمية تشعر بنوع من الفخر والانتصار في صراعها ضد الحكومة، ومن ناحية ثانية، جعل النقابات تعود إلى الواجهة إذ منحتها مكتسبات الحوار حياة جديدة، " ربما نحن كنا نسير في سياق أفول ونهاية العمل، ولكن ومن محاسن هذا الحراك التعليمي أنه قد مكن من إضافة عمر جديد للعمل النقابي... ". ومن ناحية ثالثة، تحقيق هذه المطالب على الرغم من كونه مكلف اقتصاديا للحكومة، إلا أنه قد منحها نوع من الانتصار، لأن ما تم تحقيقه في ولايتها لم يتم تحقيقه مع أي حكومة سابقة منذ استقلال البلاد.

كما ستشهد المرحلة أيضا صراعا بين التنسيقيات الموجودة في ميدان الفعل الاحتجاجي، إذ ظهرت "خلافات (تحفظ على كلمة صراعات) بين التنسيقيات حول تصورها للمعركة، وبرامجها النضالية ... "،

خاصة بعد تقدم عجلة الحوار أكثر والتحاق الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي بالحوار بين اللجنة الحكومية والنقابات، حيث أن " مخرجات الحوار الأولى والثانية، كانت سبب في بعض الخلافات والصراعات بين السادة الأساتذة إلى حد التشابك بالأيدي ، ملاسنات، فقدان الصداقة، لأن هناك من أراد العودة، خاصة بعد بلاغ ٢٦ دجنبر الذي كان له نصيب أكبر في الصراع ... ".

إن التراجع المهول في عدد المضربين، سيتزامن مع تحكم الدولة في منطقة اللايقين، خاصة بعد البرنامج النضالي الذي سطرته التنسيقيات في بداية شهر يناير ، إذ سيتضح وجود انقسام داخلي قوي داخل التنسيقيات، وهو الذي سيعجل فيما بعد بالتحاق باقي الأساتذة بالعمل، خاصة بعد التوقيفات التي ستبدأ في صفوف الشغيلة التعليمية. يمكن تفسير عدم استمرارية التنسيقيات في الصراع ضد توجهات الدولة، بمجموعة من المسببات التي استقيناها من خلال مقابلاتنا المعمقة مع مجموعة من الأساتذة:

أولا؛ التنسيقية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تصير نقابة: نظرا لأن التنسيقية تعبر عن مطالب فئوية لأنها لا تمثل إلا المتضرر (تنسيقية الأساتذة المتعاقدين مثلا)، على العكس من النقابة التي تحتوي مطالب جميع الفئات داخل المنظومة التعليمية. وحتى حينما سعت التنسيقية الموحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم إلى توحيد الشغيلة التعليمية من خلال تبنيها لمطالب جميع الفئات، لم تستطع تحقيق ذلك؛ لأنها لم تستوعب الصراعات الداخلية الخفية بين هذه الفئات، خاصة بين المتعاقدين والرسميين. ثانيا؛ اصطدام التنسيقية بالنقابة: الذي يظهر جليا من خلال رفض التنسيقيات لتمثيل النقابات لها، وكذا اتهامها النقابات بالتواطؤ مع الوزارة في تمرير النظام الأساسي، إذ أن " الخطأ لي رتاكبت التنسيقية هو نزوع اللانقابة، وهذا خطأ استراتيجي، الاصطدام مع النقابة، حتى جينا المجالس التأديبية لقاو راسهم أمام النقابات ".

ثالثا؛ لا وجود لتغير اجتماعي دون مساهمة الحركة النقابية: إذ أن الفعل الاحتجاجي ومنذ القرن التاسع عشر كانت الحركة النقابية فاعله الرئيسي، وحتى إذا ما استحضرنا الوضع الاجتماعي والسياسي الذي عاشه مغرب بعد الاستقلال خاصة من الستينيات إلى التسعينيات، الذي تميز بمجموعة من الاضطرابات؛ إذ شهدت هذه الفترة دينامية منقطعة النظير للفعل الاحتجاجي؛ الذي كانت الحركة النقابية هي محركه الرئيسي. وبالتالي فكل تغير ديمقراطي واجتماعي إلا وكانت النقابة وراءه، إذ أنه " لا يمكن الحديث عن التغير الديمقراطي دون حضور الحركة النقابية، حتى إلى حضر السياسي ومحضرش النقابي كتوقع واحد الإعاقة ". بالتالي فالحركة النقابية تعاني من العبث بها من طرف الدولة، لأن استمرار هيمنة هذه الأخيرة يتعارض ووجود حركة نقابية قوية، قادرة على التعبير عن مطالب جميع الفئات الاجتماعية.

خاتمة:

إن ما يمكن أن نتوصل إليه من خلال هذه الدراسة، التي حاولنا فيها المزج بين المعطيات المدنية، والتصورات السوسيولوجية النظرية، في مقاربتنا للفعل الجماعي وعلاقته بديناميات الصراع داخل عالم الشغل، وذلك من خلال تسليط الضوء على احتجاجات الشغيلة التعليمة. أن هذه الظاهرة تبدو جد معقدة

ومركبة، إذ أنه لا يمكن الإلمام بها من كل الجوانب، إلا من خلال استدعاء مختلف التخصصات (السوسيولوجيا، التاريخ، العلوم السياسية...)؛ وهو ما يصفه إدغار موران "بتداخل التخصصات" (L'interdisciplinarité). هكذا وبعد تتبعنا الميداني للظاهرة السالفة الذكر، وقراءتها في ضوء مختلف التصورات السوسيولوجية، فإننا نسجل الخلاصات التالية:

- يمكن تفسير التحولات التي يعرف الفعل الجماعي (النقابي، الاحتجاجي) داخل عالم الشغل في المغرب، بأشكال الصراع التي كشفت عنها احتجاجات الشغيلة التعليمية الأخيرة، التي تختلف عن كل الأشكال الاحتجاجية التي سبقتها، لا فيما يخص، عدد التنسيقيات التي أطرت هذه الاحتجاجات، ولا فيما يخص المطالب التي حققتها، والتي لم يتم تحقيقها من طرف أي حركة احتجاجية داخل القطاع منذ استقلال المغرب.

- لقد شكلت احتجاجات الشغيلة التعليمية، أرضية خصبة لنشاط أشكال مختلفة من الصراع داخل القطاع. إذ ظهر من ناحية، صراع شكلي بين المنظمات النقابية التعليمية والوزارة. ومن ناحية ثانية، ظهر صراع بين الدولة كطرف أول والنقابات والتنسيقيات كطرف ثاني، حيث تم رصد هذا الشكل من الصراع، من خلال انضمام المنظمات النقابية إلى ميدان الفعل الاحتجاجي. ومن ناحية ثالثة، ظهر صراع خفي داخل وبين التنسيقيات المؤطرة للفعل الاحتجاجي للشغيلة التعليمية. كما لا يمكن أن ننسى ذلك الشكل من النزاع الذي حصل داخل البنية السياسية ، خاصة بعد ظهور داعمين لاحتجاجات الشغيلة من داخل هذه البنية.

- يؤشر شكل التفاوض الجديد بين اللجنة الحكومية والمنظمات النقابية التعليمية، حول مطالب الشغيلة التعليمية ، على وجود تحولات عميقة في منطق الفعل الجماعي. إذ أن الفعل النقابي، قد تحول من فعل يشكل مصدر قلق للسلطة السياسية في الفترة الممتدة ما بين (١٩٦٥-١٩٩٠)، إلى فعل يميل إلى أن يكون أكثر مؤسساتيا في المرحلة الحالية. بالإضافة إلى أن الفعل الاحتجاجي نفسه يعيش على إيقاع مجموعة من التحولات، التي يمكن رصدها من خلال عدد التنسيقيات الفاعلة فيه، والتي جعلت من هذا الفعل بؤرة للصراعات.

تبعا لذلك، يمكن أن نؤكد حسب تقديرنا الشخصي، على أهمية مقاربة الفعل الجماعي من خلال منظور الصراعات، كمدخل لقراءة مختلف السيرورات التي يعرفها هذا الفعل، وذلك بالنظر للأفق السوسيولوجي الذي يفتحه أمامنا. كما يمكن أن نؤكد أيضا على أننا قد دخلنا عصر هشاشة الشغل حسب السوسيولوجي الفرنسي روبر كاستل(Robert castel) ، نظرا لوجود "مأسسة للهشاشة" (L'institutionnalisation du précariat) داخل عالم الشغل، فالعمل لم يعد يؤمن لأعداد كبيرة من الموظفين والعاملين الحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي نتج عنه ظهور أشكال مختلفة من الصراع،

عكستها المطالب المرفوعة من طرف التنسيقيات التعليمية، والتي تمركزت في إحدى نقطها حول الزيادة العامة في الأجور.

البيبليوغرافيا

مراجع باللغة العربية

- العطري عبدالرحيم، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، تقديم إدريس بن سعيد، دفاتر وجهة نظر (١٤)، الرباط ٢٠٠٨.
- المقرر الوزاري رقم ٠٤٦.٢١، الصادر في ٢٠ أبريل ٢٠٢١.
- خمليش عزيز، الانتفاضات الحضرية بالمغرب، دراسة ميدانية لحركتي مارس ١٩٦٥ ويونيو ١٩٨١، أفريقيا الشرق٢٠٠٥.
- راضي محمد، عناصر سوسيولوجيا نقدية للتنظيمات (في تقاطعية النزاعات والسلطة والتضبيط)، مجلة سوسيولوجيون، المجلد الأول، العدد ٢، ٢٠٢٠.
- راضي محمد، النزاعية والتنظيم: عناصر سوسيولوجيا سياسية للتنظيمات، التنظيمات الاجتماعية في العلوم الاجتماعية: التحولات المجتمعية الجديدة والرهانات المعرفية، أعمال اليوم الوطني الرابع للسوسيولوجيا ١-٢ أبريل ٢٠٢١، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس.
- رشيق عبد الرحمان، الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر، ترجمة الحسين سحبان، منتدى بدائل المغرب، الرباط ٢٠١٤.
- رشيق عبد الرحمان، المجتمع ضد الدولة؛ الحركات الاحتجاجية واستراتيجية الشارع بالمغرب، ترجمة عزالدين العلام، منشورات ملتقى الطرق، ٢٠٢١.
- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مشروع قانون رقم ٢٤.١٩ المتعلق بالمنظمات النقابية، المملكة المغربية، ٢٠٢٠.
- عياش ألبير، الحركة النقابية في المغرب (الجزء الأول: ١٩١٩-١٩٤٢)، ترجمة نور الدين سعودي، دار الخطيب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى نونبر ١٩٨٨

مراجع باللغة الفرنسية

- Aboulmajd Abd El jalil, Le mouvement syndical au Maroc, Thèse de doctorat en science politique, Direction Pierre Py, Montpellier 1, 1987.
- Andolfatto Dominique, Labbé Dominique, La transformation des syndicats français : vers un nouveau « modèle social » ? dans revue françaises de science politique, 2006/2 (Vol. 56), pages 281 à 297, Éditions Presses de Sciences Po.

- Alois Hahn, La sociologie du conflit. In: Sociologie du travail, 32e année n°3, Juillet-septembre 1990.
- Amadieu J. F., une interprétation de la crise du syndicalisme : les enseignements de la comparaison internationale, Laboratoire de Sociologie du Travail et des Relations Professionnelles, CNAM, Université de lille II.
- Castel Robert, La montée des incertitudes: travail, protections statuts de l'individu, Editions du seuil, 2009.
- Catherine Sauviat, Laurence Lizé, Chapitre II. Le déclin syndical et le rétrécissement du champ de la négociation collective dans : La crise du modèle social américain, Presses universitaires de Rennes 2010, Open Édition books.
- Crozier Michel, Friedberg Erhard, L'acteur et le système, éditions du seuil, 1977..
- Giraud Baptiste, Des conflits du travail à la sociologie des mobilisations : les apports d'un décloisonnement empirique et théorique, Dans Politix 2009/2 (n° 86), pages 13 à 29, Éditions De Boeck Supérieur, cairn info.
- Golsorkhi Damon, Bergeron Henri, Castel Patrick, Rodolphe Durand, Bernard Leca, Mouvements sociaux, organisations et stratégies, Éditions (Lavoisier, Revue française de gestion 2011/8 (N° 217.
- Lasly Ahmed, Syndicalisme et nationalisme au Maroc(1952-1963), Thèse de doctorat en histoire, Direction Pierre Vayssière, toulouse 2, 1992..
- Le point, « Le samedi noir de Casablanca », n 458, 29 juin 1981, France.
- Mendras Henri, Daniel Bell, La fin de l'idéologie. In: Revue française de science politique, 47e année, n°3-4, 1997.
- Mintzberg Henry, Le pouvoir dans les organisations, Éditions d'Organisation, 1986.
- Radi Mohammed, Conflits et régulation sociale : Régulations politiques, mouvements sociaux, et gouvernance au Maroc, Cahiers de Laboratoire de recherches et d'Etudes Psychologiques et sociologiques, doyen de la Faculté des lettres et des sciences humaines, Dhar el Mahraz, Fès, N 10 , 2020.

- Touraine Alain, La voix et le regard. Les classiques des sciences sociales. produit en version numérique par Réjeanne Toussaint. 2010. Chomedey, Ville .Laval. Québec

مراجع إلكترونية

- تصريح المديرة العامة لصندوق النقد الدولي: المغرب نقطة مضيئة في مجال التعليم والبنية التحتية، على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=e3BXR06oyg8

- تصريح يوسف فراشين الكاتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم، لموقع هسبريس على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=F33oHpZd-z0

- كلمة السيد ميلود معصيد الكاتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم UMT داخل مجلس المستشارين، على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=BoPGxQLMZMw

- وهبي يهاجم إضرابات الأساتذة ويقول أن الحكومة في موقع قوة. على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=_R3WJeBv374

- دعوة رئيس الحكومة النقابات للحوار على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=n_4AtN2Uitw